

بدل الاشتراك عن سنة
٨٠ في مصر والسودان
١٥٠ في سائر الممالك الأخرى
نمن المبدد ١٥ مليا
اوعونات
يتفق عليها مع الإدارة

المجلة

مجلة البحوث الفكرية والعلمية والفنية

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها الشئول
احمد حسن الزيات

الادارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين
رقم ٨١ - عابدين - القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

للمدد ٥٧٥ « القاهرة في يوم الإثنين ١٩ رجب سنة ١٣٦٣ - الموافق ١٠ يولية سنة ١٩٤٤ » السنة الثانية عشرة

مسألة الجنسيتين

للأستاذ عباس محمود العقاد

في مقالنا الماضي عرضنا لقرار الحكومة الروسية الذي
أصرت فيه بفصل الصبيان والبنات في بعض مراحل التعليم ،
لأن الذكور والإناث يختلفون في استعداد النمو ما بين العاشرة
والسابعة عشرة ، فيبطل ' تكوين الذكور ما بين العاشرة
والرابعة عشرة ويسرع تكوين الإناث ، ثم يبطل ' تكوين
الإناث ما بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة ويسرع تكوين
الذكور .

وهذا مع اختلاف الإعداد المستقبل بعد انتهاء الدراسة .
فالذكور يعدون للجندية والإناث يعدن للأمومة ، وكاتبا
الوظيفتين تدعو إلى تعليم خاص لا يشترك فيه الجنس الآخر
ولا يفيد أربفيدة الأمة أن يشترك فيه .

وقد قلنا في المهيد لذلك : « إن القارق إذا وجد في البنية
لا يوجد في زمن ويختفي بعد ذلك أو قبل ذلك في أزمان .
بل هو موجود في دوائر البنية وأعمارها ، وإن تفاوتت درجات
ظهوره بين حين وحين . »

وهذا الذي تريد أن نتوسع فيه بعض التوسع في هذا
المقال . لأن الاختلاف بين العاشرة والسابعة عشرة ما كان

الفهرس

صفحة	
٥٦١	مسألة الجنسيتين : الأستاذ عباس محمود العقاد
٥٦٤	بحر الأمية في مصر . . . : الأستاذ دريني خبطة . .
٥٦٦	« داعي الدعاة » مناظر المعري : الدكتور محمد كامل حسين . . .
٥٦٩	الأحلام : الأستاذ عبد العزيز جادو . . .
٥٧٠	اتجاه الأدب العربي بعد الحرب { الأستاذ منصور جاب الله . . . القائمة
٥٧٢	القرآن الكريم في ككتاب { الأستاذ محمد أحمد الفمراوى . . . النثر الفني
٥٧٥	بقراءة الفسلم . . . : الأستاذ توفيق حسن الصرتونى
٥٧٧	نقل الأديب . . . : الأستاذ محمد إسعاف النشاشيبي
٥٧٨	ملحة السراب [قصيدة] : الدكتور إبراهيم ناجى . .
٥٧٨	مزامير ١ . . . : الأستاذ محمود حسن إسماعيل
٥٧٩	الوجود المادى . . . : الأستاذ تقولا الحداد . .
٥٧٩	الجائزة الأدبية . . . : الأستاذ حبيب الزحلاوى . . .
٥٨٠	حول وحدة الوجود أيضاً : الأستاذ زكريا إبراهيم . . .

ليظهر في هذه السن لو لم يكن هناك اختلاف مستمر في أجزاء البنية جميعاً من ساعة الميلاد بل من قبل ساعة الميلاد . فالبنية قبل المباشرة كانت مختلفة في خلاياها ودقاتها ما في ذلك أقل ريب ، ولولا ذلك لما نشأ الاختلاف في الاستعداد حين نشأت دواعي ظهوره

كذلك يظل الاستعداد العقلي والجسدي مختلفاً بعد السابعة عشرة وإن توارى بعض التوارى في بقية أحوال الحياة . لأنه لا يختلف عبثاً ومصادفة بل يختلف لغرض باق هو المقصود لا شك بالاختلاف في مدى تلك السنوات

وهذه حقيقة يستطيع العلم أن يفسرها ولكنه لا يستطيع أن ينفيها ويمنعها بحال من الأحوال . لأن نفيها أو منعها من وراء سلطان العلم والعلماء

فالاختلاف بين الجنسين في الطاقة والملكة موجود من زمن قديم ، ونتائج هذا الاختلاف في الحياة العامة والحياة الخاصة موجودة كذلك منذ زمن قديم ، وغاية ما ينتظر من العلم أن يفسر لنا أسباب هذا الاختلاف أو يفسر لنا دلالته ومعانيه ، ولكنه يفتقر نفسه حين ينفي وجوده أو يعترف بوجوده ثم ينفي دلالته في الماضي ووجهته في المستقبل ، فليس للعلم ولا للعلماء هذا السلطان

على أن اختلاف الجنسين في الطاقة والملكة سابق لاختلافهما في نوع الإنسان . فلا مساواة في الحيوانات العليا بين الذكور والإناث ، وأبست حقوق الإناث مساوية لحقوق الذكور في تلك الحيوانات ، إن صح التعبير هنا بكلمة الحقوق . ولم تشاهد قط جماعة من الحيوانات الاجتماعية تفوقها أنثى أو تحتل منها محل الزعامة كما تفعل الذكور ، ولم تشاهد قط أنثى تستبعب لها طائفة من الذكور لتختار منها ما تشاء حين تشاء

والعلم لا يستطيع أن ينكر هذا ولا يستطيع أن يجرده من الدلالة ، ولا يستطيع بعد هذا وذاك أن يزعم أن الحيوان يحتاج إلى التنوع في وظيفة الجنسين ولا يحتاج إليها الإنسان . على أن العلم قد أخذ منذ سنوات قليلة في كشف هذه الحقيقة من مكانها الأولى التي تبين لنا أن الاختلاف في القدرة الإنشائية كان من أبداً البدايات بين خلايا التذكير وخلايا

التأنيث ، ونحسب أن العلماء واصلون إلى فصل الخطاب في هذا الباب بعد بضع سنوات ، فيبطل يومئذ محال الدعاة الذين يعمون أو يتعمدون عن المحسوس لأنهم يستخرون حقائق الحياة لمذاهبهم العوجاء ، بدلاً من تسخيرهم هذه المذاهب لحقائق الحياة

وحسبنا أن نقرر هنا ما أثبتته الباحثون في « فزيولوجية الجنس » من تجارب الخلايا في كلا الجنسين . فهذه التجارب تثبت أن عوامل الذكورة إنشائية ، وأن عوامل الأنوثة سلبية تابعة أو هي على وجه من الوجوه بمثابة اختفاء عوامل الذكورة . فالجزء الذي تستأصل منه خصيته يضم ولا تنبت فيه دواعي النماء ، ولا يحدث مثل هذا في أثناء إذا نزع منها المبيض ولو من أوائل الطفولة ، لأن نموها الأنثوي لا يحتاج إلى عامل مضاف من عوامل الإنشاء

ومع هذا لا نحسب أن الأمر يلجئنا إلى الميكروسكوب والخلايا لنعلم أن طبيعة الذكورة تقتضي الإرادة الإيجابية وأن طبيعة الأنوثة تقتضي الطاعة والتابعة وما يترج بهما من الخلائق والزرعات

فالذكور في جميع الحيوانات هي المجتهدة الطالبة والأنثى في جميع الحيوانات هي الملبية المطلوبة ، وإن اشترك الجنسان في رغبة التناسل واستبقاء النوع

وقد خلق الذكور ، نفوساً وأجساماً ، بحيث يريدون تحقيق رغباتهم الجنسية ويستطيعون تحقيقها كرهاً إذا بدا لهم الإكراه ، ولم تخلق هذه المزية الأنثى في نوع من الأنواع ، وليس إمكانها بمقول

ولاعت في هذه التفرقة بين مزية الجنسين ، لأن الأنثى ليست بها ولا بالتنوع حاجة إلى تسليط إرادتها بعد الحل الذي يشغلها عدة مشهور . فن العيث أن تعطى الإرادة لتعطى وظائف الذكور في خلال هذه المشهور ، ومن مصلحة النوع أن تكون مزية الإرادة والسيطرة للرجل ومزية الطاعة والتلبية للمرأة . وهكذا شاعت حكمة الخليفة سواء عندها من يشاء من اللاعطين ومن لا يشاءون

وكما قضت حكمة الخليفة بالإرادة والسيطرة للرجال قضت بفارق آخر بين الجنسين يجعل التدبير وبعد النظر خاصة للرجال لا يرزقها النساء

فكثيراً ما تلام المرأة ، لأنها أسيرة ليوها الحاضرة ، تندفع معها ولا تفكر في عواقب الأمور ولا يفلح معها الإقناع ولا الوعيد في تحويلها عن تلك الميول

ويفوت اللائمين أن نسيان العواقب ضرورة فزيولوجية لتحقيق فريضة النوع من جانب النساء ، فلو كان من طبع المرأة أن تبالي بالعواقب وتوازن بينها وبين الميول الحاضرة لتعاطمت أمامها متاعب الحمل والولادة والحضنة وما فيها من أخطار قد تودي بالحياة ومن منقصات قد تبغض الإنسان في أقدم الواجبات

فهذه ضرورات الخلقة التي لا كلام فيها لمعلم ولا لتحليل عمل قد ميزت الرجل بالسيطرة والإرادة في صميم الفارق بين الذكورة والأنوثة ، وقد جعلت وظيفة الرجل وظيفته لا يناقضها التدبير والنظر البعيد ، كما يناقضان وظيفة المرأة

وحكمة الخلقة هنا يؤيدها المشاهد المحسوس ، فإذا علمنا أن تكوين النساء لا يتيح لهن جملة أن يساوين الرجال في مزايا الإرادة والمزينة والتدبير والنظر البعيد ؛ فشكل كلام عن تشابه الملامكات بمد ذلك محض هراء

نعم تعرف المرأة مزاياها التي لا يشابهها فيها الرجال ، وهي مزايا يفيد فيها التخصيص والتوزيع ، ولا مناص فيها كما قدمنا من التباين والافتراق في مراحل التعليم وفي مراحل العمل والمعيشة ، وهذا الذي نعتيه ونخشى أن يغفل عنه المتمجلون والمفربون في انتحال المذاهب واتباع الدعوات

ونعید هنا ما قدمناه في مقالنا السابق حيث نقول : « إن المسألة التي نحن بصدد حلها ليست مسألة تقدير للمنازل والمراتب في ديوان من دواوين التشريعات ، ولكنها مسألة القيام بأعمال الرجال وأعمال النساء على الوجه الصالح لكل من الجنسين »

فلا يضير الناس أن يقال ما يقال عن تساوى الأقدار وتعاذل المراتب بين النساء والرجال ما فهموا حقيقة الاختلاف بين استعداد هؤلاء وهؤلاء ، وما وكلوا لكل منهما عمله الذي يحسنه ولا يعطل فيه ملكاته التي توارثها من أول عهد التاريخ ،

بل من أول عهد الأحياء بالاختلاف بين الذكر والأنثى وهذه مسألة تثار الآن كما تثار جميع المسائل في أوقات الحروب والثورات . فإن كلمة حق وحقق وحقوقهم وحقوقنا هي أول ما يسمع في الدنيا عند ما يتسع فيها ميدان النزاع والتنافس والغالبية على حظوظ الحياة ، وقد سمعنا الكثير عن حقوق المال وحقوق الجنود وحقوق الشيوخ والأطفال ، وسمعنا الكثير عن حقوق الضعفاء المحكومين وحقوق الأقوياء الحاكمين ، وسمعنا الكثير غير هذا حين تقرب ساعة الفصل بين جميع هذه الحقوق . فلا عجب أن نتردد بيننا وبين الأمم الأخرى كلمات الداعين والداعيات إلى حق المرأة في كل شيء حتى ما ثبت للرجال كل الحق فيه

لا عجب في ذلك ولا مدعاة فيه للنشازم والإنكار . إذ لا شك أن التنبيه الخاطئ بغير فهم وسداد أنفع من الجلود الخاطئة بغير فهم وسداد ، وقد جدت المرأة زمناً طويلاً ؛ فلها اليوم أن تأخذ كفايتها من اليقظة كما أخذت كفايتها من الجرد ، ولها في هذه اليقظة أن تخطئ ، ثم تخطئ ، حتى تصيب طائفة أو ترد إلى الصواب بحكم الحوادث التي تنفرد أبدأ بالحكم الأخير

والذي نحن على يقين منه أن المرأة ستظفر بكل حق هي قادرة عليه ومحتاجة إليه ، أو هي به في حدود الأنوثة التي أقيمت لها حدودها قبل المذاهب والقوانين ، وستبقى لها حدودها بعد المذاهب والقوانين

ستظفر المرأة بكل حق من هذه الحقوق ، ولكنها ستعادل بمشيتها عن تلك المطالب التي لا تريدها لأنها قادرة عليها أو محتاجة إليها ، بل تريدها لأنها « زى جديد » كتلك الأزياء الجدد التي يشغف بها بنات حواء

وسياتى اليوم الذى يصبح فيه هذا الزى الجديد قديماً ؛ فإذا هو منبوذ غير مطلوب ، وفوات المدة هو كل ما يلزم لمناقشة هذه الدعاوى وتنفيذ تلك الآراء . إن صح أنها آراء

هباس محمد العقاد